

الحاضرة الحادية عشر

معاهدة بورتسموث ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨

أولاً / مشروع معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ :

زار الوصي عبد الإله في ربيع ١٩٤٥، الولايات المتحدة بصحبه نوري السعيد ثم عاد الى بريطانيا ومنها الى تركيا في أيلول ١٩٤٥ وبعد عودة الوصي الى العراق تخلف نوري السعيد في تركيا وباحث حكومتها في اقتراحها تكوين كتلة الشرق الأوسط بالتعاون والتنسيق مع بريطانيا والولايات المتحدة للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي.

وقع نوري السعيد في ٢٩ آذار ١٩٤٦ مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار مع ستة ملحقات وعلى اتفاقيتين آخريتين وأدعى السعيد أن هذه المعاهدة لا تناقض تعهدات العراق في ميثاق سعد آباد وميثاق الأمم المتحدة. وفي نيسان ١٣٧، سافر الوصي عبد الإله ونوري السعيد رئيس مجلس الأعيان الى الأردن بعد أن أصبح الأخير مملكة لعقد معاهدة عراقية - أردنية وبعد أن تم ذلك عرض مشروع المعاهدة على وزارة صالح جبر وتم إقرارها.

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الأمم المتحدة أن المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠ قد استنفذت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع وأن العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب أن تكون وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات، وقد وافقت الطبقة الحاكمة في العراق الخاضعة للاستعمار البريطاني على الخطة البريطانية الامريكية في موضوع الدفاع المشترك في منطقة الشرق الأوسط والمساهمة في الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية.

دارت مفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن خلال المدة الممتدة ما بين (٨/ آذار ١٩٤٧ - ٤ كانون الثاني ١٩٤٨) وانتهت بتوقيع معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث البريطاني في ١٥/ كانون الثاني ١٩٤٨، وسميت شعبياً معاهدة بورتسموث.

ثانياً/ الوثبة :

عارضت الأحزاب العراقية المعارضة أية معاهدة وأصدرت بياناتها ضد المعاهدة في الأيام التالية وأعلن طلاب المعاهد العالية الإضراب عن الدراسة والقيام بمظاهرات وكان رئيس الوزراء في لندن ولذلك أذاع نائب رئيس الوزراء في بغداد بياناً يمنع المظاهرات والاضرابات وعزم الحكومة على قمعها بشدة وقد اعتبرت الأحزاب والطلاب ذلك البيان استفزازياً، فتجددت المظاهرات والإضرابات وشارك فيها العمال أيضاً. استعملت الشرطة القوة وأطلقت الرصاص على المتظاهرين.

دعا الوصي عبد الإله في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨، رؤساء الوزارات السابقين ونائب رئيس مجلس الأعيان ونائب رئيس مجلس النواب وممثلي الأحزاب السياسية وقد اجتمعوا في البلاط الملكي بحضور هيئة الوزارة وقد أجمعت آراؤهم على أن المعاهدة الجديدة لا تحقق أمانى البلاد وليست أداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين العراق وبريطانيا. أما صالح جبر رئيس الوزراء فقد صرح في لندن بأن المعاهدة تحقق الأمانى القومية وأنه سيعود الى العراق فوراً مهدداً بسحق رؤوس العناصر الفوضوية.

عاد الوفد العراقي المفاوض الى بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ وقدم نائب رئيس الوزراء وزير العدلية جمال بابان استقالته وأذاع صالح جبر رئيس الوزراء بياناً قال فيه أنه سيكون للأمة الحكم الفاصل في البت في أمر المعاهدة سلباً أو إيجاباً.

وقد اعتبر الشعب هذا البيان تحدياً وتهديداً باستعمال القوة ولذلك زاد الهياج في ليلة ٢٦ كانون الثاني واليوم التالي وتجددت المظاهرات ونصبت الشرطة الرشاشات فوق البنايات العالية ومآذن المساجد وتجمعت جماهير الطلاب صباح يوم ٢٧/ كانون الثاني ١٩٤٨ في الساعة التاسعة في مناطق الأعظمية والرصافة والكرخ وجاءت مظاهرة من الكرخ حاولت عبور جسر الشهداء وفتحت الشرطة النار عليهم وأوقعت فيهم خسائر كبيرة وبعد أن استمرت المعركة نصف ساعة عبر المتظاهرون الى الرصافة.

عاد رئيس الوزراء وأذاع بياناً شديداً صب الزيت على النار فزادها أشعلاً وحاولت الحكومة الاستعانة بالجيش ثم قدم عدد من النواب استقالاتهم وكذلك الوزراء كما استقال رئيس مجلس النواب فطلب عبد الإله من صالح جبر تقديم استقالته فاستقال واعتبر يوم ٢٧ كانون الثاني يوم الوثبة الوطنية وقررت الوزارة عدم الموافقة على مشروع معاهدة بورتسموث وفي عهد هذه الوزارة دخل العراق في حرب فلسطين.

المصادر الساندة :

١ - جعفر عباس حمدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣، النجف الأشرف، ١٩٧٦.

٢ - فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.